الرئيس الصومال يتعهد بهزيمة «القاعدة»

■ ،، مقديشو

قال الرئيس الصومالي، شيخ شريف أحمد، إن قوات الأمن في بلاده ستلحق الهزيمة بتنظيم "القاعدة" والمتشددين المرتبطين به في الصومال، بعدما قتلت فضل عبد الله محمد أحد أهم قادة «القاعدة» المطلوبين في أفريقيا الأسبوع الماضي.

وقال أحمد "تغلبنا على «القاعدة» وجماعة الشباب في الصومال. إنهم يضعفون ويتلاشون الآن". وأضاف للصحفيين "مقتل (محمد) انتكاسة كبيرة للشباب و«القاعدة».. لقد كان عبئاً كبيراً على حكومتنا والدول المجاورة".

واشتهر محمد بأنه يتزعم «القاعدة» في شرق أفريقيا من قاعدته في جنوب الصومال، حيث اختبأ منذ أكثر من ١٠ سنوات، بعد اتهامه بلعب دور رئيسي في تفجير سفارتي الولايات المتحدة في نيروبي ودار السلام عام ١٩٩٨م، مما أسفر عن مقتل ٢٤٠ شخصاً.

المغرب: الاستفتاء الدستوري الشهر المقبل

● الدار البيضاء

تظاهر في الدار البيضاء حوالي سبعة آلاف شاب من حركة ٢٠ فبراير التي تطالب باصلاحات سياسية في المغرب، وذلك بعد يومين من تسلم العاهل محمد السادس مشروع الاصلاح الدستوري الذي سيحد من سلطاته لصالح رئيس الوزراء.

وجرت التظاهرة بهدوء، وكان نصف المشاركين فيها تقريبا من حركة العدل والاحسان، احدى كبرى الحركات الاسلامية في البلاد، كما افاد مراسل وكالة فرانس برس.

وهتف المتظاهرون "لا لوهب الدساتير" و"لا للجمع بين السلطة والثروة" و"لن نتراجع".

وجرت تجمعات مماثلة في سلا قرب الرباط حيث تظاهر حوالى الف شخص من دون ان تتدخل الشرطة لتفريقهم.

والجمعة تسلم العاهل المغربي الملك محمد السادس من عبد اللطيف المنوني رئيس اللجنة الاستشارية لاصلاح الدستور التي شكلت في مارس مشروع التعديلات الدستورية المقترحة والذي سيطرح على استفتاء عام في يوليو.

وافادت مصادر متطابقة ان الدستور الجديد سيحد من الصلاحيات الممنوحة للملك لصالح رئيس الحكومة.

وشهد المغرب تظاهرات شبابية متكررة في مدن البلاد منذ فبراير للمطالبة بإصلاحات سياسية لتطوير النظام السياسي نحو ملكية دستورية.

غالبية التونسيين يشاركون انتخابات أكتوبر

■ ،، تونس

اظهرت نتائج استطلاع للرأي أجري في تونس ان ٥٢,٥ من الشارع التونسي يرى ان موعد ٢٣ اكتوبر المقبل تاريخا مناسبا لإجراء انتخابات المجلس الوطني التأسيسي.

وافاد الاستطلاع الذي اجرته مؤسسة (سيغما كونساي) ونشرت نتائجه ان ٤٧٪ فقط من التونسيين تابعوا خطاب رئيس الحكومة الانتقالية الباجي قائد السبسي وان ٧٥٪ من هذه النسبة يرون ان خطاب رئيس الحكومة حول موعد الانتخابات مقنع.

واعتبر ٥٢,٥٪ من عينة الاستطلاع التي شملت ١٠١٤ تونسيا لا تقل أعمارهم عن ١٨ سنة من مختلف مناطق تونس أن موعد ٢٣ اكتوبر المقبل مناسب لاجراء انتخابات المجلس التأسيسي.

وأظهر الاستطلاع ان ٣٦,٢٪ لا يثقون في الشخصيات السياسية الحكومية والحزبية في حين رفض ٢٣,٥٪ الاجابة عن الأسئلة المتعلقة بالشخصيات السياسية.

قوات ايرانية تهاجم محتجين في طهران

■ ،، طهران

هاجمت قوات الامن الايرانية أمس محتجين مؤيدين للاصلاح تجمعوا في طهران الأحد لإحياء ذكرى الانتخابات الرئاسية التي أجريت عام ٢٠٠٩م، وقال شهود: ان آلافا من رجال الأمن انتشروا في طهران لمنع تجدد أي احتجاجات حاشدة مناهضة للحكومة مثلما حدث بعد فوز الرئيس محمود أحمدي نجاد في انتخابات ٢٠٠٩م.

وقال موقع سحام نيوز: "هاجمت قوات الأمن الحشد بالعصي الكهربائية ... في شارع ولي عصر لتفريق المحتجين."

وقال موقع كلمة التابع أيضا للمعارضة ان قوات الامن اعتقلت "مئات المتظاهرين".

وقد دعت مواقع تابعة للمعارضة على الانترنت إلى "تجمع صامت" في ذكرى الانتخابات التي يقول اصلاحيون انها زورت لضمان فوز أحمدي نجاد بولاية رئاسية ثانية. وتقول السلطات ان الانتخابات كانت الأكثر نزاهة منذ الثورة الاسلامية عام ١٩٧٩م.

وقال موقع سحام نيوز أيضا ان أنصار المعارضة تجمعوا في مناطق أخرى من المدينة. وتابع الموقع: "تلقى أصحاب المحال التجارية أوامر باغلاق متاجرهم ... تجمع مئات الأشخاص في مناطق أخرى من طهران."

ووضع زعيما المعارضة مير حسين موسوي ومهدي كروبي اللذان تزعما الاحتجاجات ضد اعادة انتخاب أحمدي نجاد قيد الاقامة الجبرية بعد مطالبتهما بمظاهرة في ١٤ فبراير.

وقتل شخصان بالرصاص في هذه المظاهرة التي شهدت خروج الآلاف من انصار المعارضة للشوراع – في تحد لانتشار امني مكثف.

الداخلية تكشف اعتزام القاعدة تخريب مصافي النفط وخطوط النقل

١٤ قتيلاً و٤١ جريحاً باعتداءات في العراق

■ بغداد/وكالات

قتل ١٤ شخصا وأصيب ٤١ آخرون أمس في تفجيرات وهجمات مسلحة في عدة محافظات عراقية. فيما كشفت وزارة الداخلية العراقية أن تنظيم "القاعدة" يعتزم القيام بهجمات تخريبية تستهدف مصافي تكرير النفط الخام وشبكة خطوط نقل النفط والمنتجات الأخرى.

وقد قتل شخصان وأصيب ١٥ آخرون أمس بانفجار عبوتين ناسفتين داخل ملعب لكرة القدم في حي الجهاد جنوب غرب بغداد. وقتل مسئول محلي بانفجار عبوة لاصقة كانت مثبتة بسيارته شرق العاصمة.

وفي البصرة قتل خمسة أشخاص وجرح ٢٠ آخرون بتفجير انتحاري أمس. وقال رئيس اللجنة الأمنية في مجلس محافظة البصرة علي غانم المالكي إن الانتحاري حاول اقتحام نقطة للجيش إلا أن أفراد الأمن حاولوا منعه فوقع الانفجار عند المدخل. وذكر الشهود أن جثة الانتحاري استقرت على بعد أمتار من موقع الانفجار بسبب قوته.

وفي محافظة ديالى قتل ثلاثة من الشرطة وأصيب رابع بهجوم شنه مجهولون ضد نقطة تفتيش شمال غرب مدينة بعقوبة.

وفي محافظة صلاح الدين أصيب ٣ من عناصر من حزب الدعوة بهجوم مسلح في منطقة الرواشد جنوب غرب قضاء بلد. كما أصيب إمام مسجد إصابة بالغة حين داهم مسلحون منزله وأطلقوا عليه الرصاص في نفس القضاء.

وفي محافظة نينوى قتل جندي عراقي بهجوم مسلح بينما كان واقفا أمام منزله جنوب الموصل. كما قتل جندي عراقي آخر برصاص مسلحين داخل مرآب لنقل المسافرين جنوب الموصل.

وأصيب أحد شيوخ العشائر البارزين في محافظة الأنبار إثر محاولة اغتياله بأربع عبوات ناسفة في مدينة الرمادي.

وفي بابل قتل شرطي بانفجار عبوة ناسفة كانت مثبتة بسيارته في قضاء المسيب.

من جهة أخرى أعلنت وزارة الداخلية العراقية أنها حصلت على معلومات حول نية تنظيم "القاعدة" القيام بهجمات تخريبية تستهدف مصاف لتكرير النفط الخام وشبكة خطوط نقل النفط والمنتجات الأخرى بهدف "خلق أزمات في المشتقات النفطية والطاقة الكهربائية وحركة النقل".

وذكر اللواء الركن حامد عبدالله إبراهيم المدير العام لشرطة النفط بوزارة الداخلية العراقية لصحيفة الصباح الرسمية أمس "حصلنا على معلومات مؤكدة تدل على تخطيط القاعدة لتفجير مصاف لتكرير النفط ومستودعاته وأنابيب نقل المشتقات النفطية والنفط الخام لتعطيل حركة الحياة في البلد وخلق أزمات في المشتقات النفطية والطاقة والكهرباء وحركة النقل، بالاستعانة ببعض الموظفين المتواطئين لإدخال المتفجرات إلى داخل المنشآت النفطية".

وأضاف أن القوات الأمنية اعتقلت بعض "المجاميع الإرهابية" التي "نفذت جريمة تفجير مصفاة الشمال في مجمع مصافي بيجي قبل أشهر وقد اعترفوا بالتخطيط وتنفيذ العملية الإرهابية وأحيلوا إلى القضاء".

مقتل ٣ جنود بانفجار قرب الحدود الأفغانية

هجوم انتحاري يستهدف بنكاً في إسلام آباد

■ ،، اسلام اباد/ وكالات

قال مسؤول بالشرطة وشاهد إن انتحاريا هاجم بنكا بالعاصمة الباكستانية، مما أسفر عن سقوط قتيل أمس الاثنين.

وقال الشاهد حماد أحمد «المهاجم دخل البنك وفجر نفسه عندما حاول حارس الأمن تفتيشه». وكثيرا ما تشن حركة طالبان الباكستانية هجمات انتحارية إلا أن آخر هجوم خطير وقع في إسلام آباد كان في ديسمبر عام ٢٠٠٩, وشنت حركة طالبان عدة هجمات كبيرة للثأر لمقتل أسامة بن لادن زعيم تنظيم القاعدة على أيدي قوات خاصة أمريكية في بلدة باكستانية في الثاني من مايو. واستهدفت الهجمات مجندين وقاعدة بحرية وقافلة تابعة للقنصلية الأمريكية.

وقال المحلل الأمني امتياز جول «المتشددون يحدثون المزيد من الغموض والعنف ويستغلون وضعا هشا بالفعل.. يستهدفون بشكل منظم رموز الدولة مثل الأهداف السياسية والعسكرية ومن ثم يحاولون الإخلال بتوازن الدولة».

وشن المتشددون هجمات أخرى أيضا، زرعت قنبلة على دراجة مما أسفر عن إصابة شخصين في مدينة كويتا بجنوب غرب البلاد.

وآخر أخطر هجوم كان في ديسمبر عام ٢٠٠٩ عندما فجر مهاجم انتحاري نفسه أمام مقر تابع للبحرية مما أسفر عن مقتل حارس وإصابة اثنين من قوات البحرية

ولم يشن المتشددون هجمات على وجه الخصوص على البنوك أو أي مؤسسات اقتصادية أخرى من قبل إلا أن قنابل انفجرت في مناطق تجارية. ووقوع المزيد من مثل هذه الهجمات قد يبعد المزيد من المستثمرين الأجانب. وقال وجد علي دوراني قائد شرطة إسلام أباد للصحفيين «المهاجم فجر نفسه على الأرجح داخل البنك إذ أن رأسه في الداخل.» وأضاف أن قتيلا على الأقل سقط وأصيب ثلاثة.

إلى ذلك، قتل ثلاثة جنود باكستانيين وأصيب أربعة آخرون بانفجار قنبلة كانت مزروعة على جانب الطريق في شمال غرب باكستان على طول الحدود الأفغانية. ووقعت الحادثة في بلدة لادها في وزيرستان الجنوبية إحدى المناطق القبلية السبع التي تخوض فيها القوات الحكومية قتالا ضد مسلحي طالبان.

وقال مسؤول أمني إن الجنود كانوا يقومون بدورية في البلدة عندما أصطدمت سيارتهم بقنبلة كانت مزروعة على جانب الطريق. وقال مسؤول رفض الإفصاح عن هويته «لقى ثلاثة جنود حتفهم في الهجوم وأصيب أربعة آخرون».

من جهة أخرى، أعلنت الشرطة أمس عن إلقاء القبض على أربعة من أعضاء حركة طالبان الباكستانية في مدينة كراتشي الساحلية جنوب باكستان أمس الأول.

ونقلت قناة «اج» الباكستانية في موقعها الالكتروني عن قائد شرطة كراتشي قوله للصحفيين ان اثنين من المتطرفين الأربعة المقبوض عليهم الذين ينتمون للحركة المحظورة كانا يعتزمان شن هجوم انتحاري في مدينة كراتشي. وأضاف أن الشرطة ضبطت قنبلتين يدويتين و٢٠ كيلوجراما كانت بحوزة الإرهابيين الاثنين الآخرين.

واستطرد إن انتحاريين مشتبها بهما اعترفا في حديث لوسائل الإعلام انهما تلقيا تدريبا في منطقة وزيرستان وحضرا إلى كراتشي لشن هجمات.

بمناسبة مرور ١٢ عاما على توليه السلطة

عبدالله الثاني يتعهد بتبني إصلاحات واسعة تلبي تطلعات الشعب الاردني

■ ،، عمان/ وكالات

قال الملك عبدالله الثاني عاهل الاردن أمس انه ملتزم بالمضي قدما في اجراء اصلاحات ديمقراطية لكنه ابدى اعتقاده بأن ضغوط الشارع للتغيير هي بمثابة وصفة للفوضى.

وقال الملك في خطاب بثه التلفزيون بمناسبة مرور ١٢ عاما على توليه السلطة و٩٠ عاما على اقامة الدولة انه يدعم قانون جديد للانتخابات اقترحته لجنة عينتها الحكومة ويسمح بانتخاب الحكومة على اساس الاغلبية البرلمانية بدلا من تعيينه لها.

وأضاف "سننطلق من توصيات لجنة الحوار الوطني التوافقية نحو قانوني الانتخاب والأحزاب بحيث تكون ممثلة لطموح الاردنيين وتضمن انجاز قانون انتخاب عصر يقود الى مجلس نواب يكون ممثلا لجميع الاردنيين وموضع ثقتهم في الحفاظ على حقوقهم وتحقيق تطلعاتهم."

وقال "ينبغي لهذا القانون ان يضمن النزاهة والشفافية في العملية الانتخابية وضمن الية تقود إلى برلمان بتمثيل حزبي فاعل مما يسمح في المستقبل بتشكيل حكومات على أساس الأغلبية النيابية الحزبية وبرامج هذه الأحزاب."

ويتم انتخابات البرلمان الحالية بموجب قوانين تضمن وجود مجلس موال للحكومة ويتألف من موالين قبليين.

وتابع العاهل الاردني "ونراقب الأحداث والتحولات التي تشهدها المنطقة وهذا يتطلب منا التمييز الواعي بين التحولات الديمقراطية تجاه الاصلاح وبين توظيفها لخدمة بعض الأجندات الحزبية أو الفئوية خارج السياق العام والرؤية الشمولية لعملية الإصلاح."

وأكد الملك عبد الله انه يريد سلطة تشريعية وتعديلات دستورية تبشر بمزيد من الحقوق السياسية لكنة لن يقبل بالضغوط الاصلاحية من جماعات متشددة مجهولة ظهرت في احتجاجات الشوارع.

وقال: رؤيتنا الاصلاحية لاردن المستقبل ... عبر خطوات سياسية اصلاحية سريعة وملموسة تستجيب لتطلعات شعبنا في الاصلاح والتغيير بعيدا عن الاحتكام الى الشارع وغياب صوت العقل."

ميقاتي: التزامات لبنان العربية والدولية من ثوابت سياسة الحكومة الجديدة

■ ،، بيروت/ وكالات

أكد رئيس الوزراء اللبناني نجيب ميقاتي أمس أن التزامات لبنان العربية والدولية ستكون من ثوابت الحكومة الجديدة مع التمسك بالقرار والمصلحة الوطنية.

جاء تأكيد ميقاتي في كلمة له في القصر الجمهوري بعد الاعلان عن تشكيل الحكومة الجديدة برئاسته المكونة من ٣٠ وزيراً.

وشدد ميقاتي في كلمة له على تمسكه بسيادة واستقلال لبنان وتحرير ما تبقى من أرض محتلة والتمسك باتفاق (الطائف) والعودة الى الحوار تحت سقف الدستور.

وأكد حرص الحكومة على محافظتها على العلاقات مع جميع الدول العربية والتعاون معها مشدداً على أن "التزامات لبنان العربية والدولية من الثوابت في سياسة الحكومة مع التمسك بالقرار الوطني ومصلحة البلاد العليا".

ورأى أن الحكومة الجديدة التي اختار لها شعار "كلنا للوطن كلنا للعمل" هي حكومة كل لبنان وتعمل من اجل كل اللبنانيين "من دون تفريق بين من سيمنحها الثقة ومن سيحجبها عنها" مؤكداً الاستمرار في ممارسة سياسة التسامح والانفتاح.

وأشاد ميقاتي بالجهود التي بذلها رئيس مجلس النواب نبيه بري لتشكيل الحكومة اللبنانية الجديدة حيث قال "لم تكن هذه الحكومة لتبصر النور لولا تضحيات رئيس المجلس النيابي نبيه بري وسعيه الدؤوب".

يذكر أن ميقاتي كلف في الـ٢٥ من شهر يناير الماضي لتشكيل الحكومة وقد اعترضته عقبات كثيرة تمثلت بمطالب الفرقاء السياسيين في الحقائب الوزارية.

فيما قرار فصل دحلان يفجر خلافات عميقة داخل حركة فتح

ملف الحكومة الفلسطينية القادمة يتصدر اجتماع حركتي فتح وحماس اليوم بالقاهرة

متابعة/ قاسم الشاوش

■ ،، تعقد حركتا فتح وحماس اليوم بالقاهرة اجتماعاً لحلحلة أزمة تسمية رئيس حكومة الوحدة الوطنية القادم وكذا تطبيق البنود الأخرى في اتفاق المصالحة.. ويعد هذا اللقاء هو الثاني بين الحركتين بعد اللقاء الذي عقد في مايو الماضي وأسفر عن توقيع اتفاق المصالحة الفلسطينية الذي أنهى انقساماً دام خمس سنوات ورغم المعارضة الإسرائيلية الأمريكية لهذا الاتفاق فقد لقي ترحيباً محلياً وعربياً.

وقال مسئول العلاقات الخارجية في حركة حماس أسامة حمدان أمس أن تسمية اسم رئيس الوزراء القادم لحكومة الكفاءات المرتقبة التي تتولى زمام الأمور في الضفة الغربية وقطاع غزة ستكون من أبرز الملفات المطروحة على طاولة الحوار بين الحركتين.

وأضاف حمدان في تصريح صحافي "أتوقع أن يتم الاتفاق على الملف من دون خلافات وأن اللقاء بين وفدي فتح وحماس المقرر عقده اليوم في القاهرة من شأنه أيضاً أن يبحث في ملف المصالحة على الصعيد الاجتماعي ومعالجة الآثار الاجتماعية السلبية التي أفرزتها حالة الانقسام السياسي المستمرة منذ أربع سنوات متواصلة بين الضفة والقطاع".

وأكد ضرورة "أن يكون التوافق سيد الموقف في اللقاء بين قادة الحركتين لاختيار الاسم المناسب لرئاسة الحكومة القادمة والإذن ببداية عملها على ارض الواقع" مرجحا "أن يطرح اسمان جديدان على القائمة المعروضة في الاجتماع السابق".

وطرحت حركة (حماس) في اللقاء السابق جمال الخضري ليرأس الحكومة فيما طرحت فتح أسماء رجل الأعمال الفلسطيني مأمون ابوشهلا ورئيس مجلس إدارة صندوق الاستثمار الفلسطيني محمد مصطفى ورجل الأعمال ماهر سنقرط للتشاور حول إمكانية التوافق عليها لرئاسة الحكومة القادمة.

وشدد حمدان على "أن حركة حماس ستسير في اختيار رئيس الحكومة القادمة وفقا للمعايير التي تم التوافق عليها بين قادة الحركتين والمشيرة إلى استقلاليته بالإضافة إلى مدى مقدرته على القيام بالمهام المنوطة به بالشكل السليم وفيما يخدم الأهداف العامة للشعب الفلسطيني".

ولفت إلى "عدم وجود اتفاق بين حركته وحركة فتح على اختيار رئيس الحكومة القادمة من الضفة الغربية من دون قطاع غزة" قائلا "لا يوجد حسم حتى اللحظة في هذا الموضوع فالمكان ليس عقبة بقدر المقدرة وحمل المسؤولية والقدرة على تنفيذ مهام المرحلة".

وفي السياق ذاته نفى حمدان "وجود اتفاق مبدئي على تولي سلام فياض رئاسة الحكومة القادمة" مشدداً على "أن (حماس) لا ترى في فياض الخيار المناسب لتولي رئاسة الحكومة للعديد من الاعتبارات المهمة".

وذكر "أن فياض لم يجر تسميته من قبل فتح خلال اللقاء السابق في القاهرة فهو لا يحظى برضا الكثير من قادة فتح" متوقعا "أن تتم تسمية حركة (فتح) له خلال اللقاء المرتقب لبعض الاعتبارات التي تحسبها فتح وعندها سيكون لكل حادث حديث".

وأبدى استغرابه "من طرح فتح لفياض رئيسا للحكومة القادمة ومحاولة زج حل المشكلة الفلسطينية العالقة في يديه" مبينا "أن الشعب الفلسطيني لديه من الكفاءات الوطنية ما يستحق التقدير والاحترام".

وتستعد حركتا (حماس) و(فتح) لحسم العديد من الملفات خلال لقاء القاهرة أبرزها تسمية رئيس الحكومة المرتقبة وملف المعتقلين السياسيين وإقرار اللجنة الأمنية العليا والبحث في دورها وعملها في المرحلة القادمة.

إلى ذلك احتدمت الخلافات داخل حركة "فتح" بشكل جلي عقب إصدار اللجنة المركزية للحركة قراراً نهائياً بفصل عضو اللجنة محمد دحلان الذي يحظى بتأييد أوساط كبيرة من الحركة في قطاع غزة.

ودعا قياديون في فتح إلى اجتماع أمس في قطاع غزة لمناقشة تطورات هذه القضية وتداعياتها، في وقت شن فيه نواب وقياديون من فتح بغزة هجوما لاذعا على اللجنة المركزية للحركة بعد قرارها فصل دحلان، معتبرين ما جرى "اعتداءات صارخة على القانون الأساسي يتعرض لها النائب محمد دحلان".

واعتبر ١١ نائباً من حركة فتح ١٠ منهم من قطاع غزة، في بيان مشترك أن ما يحدث مع النائب دحلان "اعتداء صارخ على القانون الأساسي".

وقالوا إن دحلان "منتخب بأعلى الأصوات في محافظة خان يونس ويتمتع بالحصانة البرلمانية الكاملة" مشددين على عدم جواز توزيع الاتهامات عبر الإعلام دون صدور قرارات قضائية من المحاكم المختصة.

وكانت اللجنة المركزية للحركة أعلنت في وقت متأخر مساء الأحد قرارها بفصل محمد دحلان وإنهاء أي علاقة رسمية له بالحركة.

وبحسب نص القرار الذي نشرته وكالة الأنباء الفلسطينية الرسمية "وفا" فإن اللجنة قررت أيضاً إحالة دحلان إلى القضاء في ما يخص القضايا الجنائية والمالية وأية قضايا أخرى حسب ما ورد في تقرير لجنة التحقيق.

وأشارت إلى أن القرارات أيضا، تضمنت الاستمرار في التحقيق مع الأشخاص الآخرين الذين رأت لجنة التحقيق ضرورة استمرار التحقيق معهم بموجب قرار يصدر لاحقا لتحديد القضايا التي يجب متابعتها.

واعتبر نواب فتح أن فصل دحلان وإحالة ملفه إلى لجنة التحقيق والنائب العام أو محكمة الفساد " إهانة للمجلس التشريعي ومس صارخ بالقانون".

ووصف دحلان في تصريح متلفز القرار بأنه غير قانوني، مشدداً على أن الرئيس محمود عباس كان يريد اتخاذ مثل هذا القرار منذ عشرة أشهر. وأشار إلى أن هذا الموقف جاء لأنه تحدث عن أبناء عباس.

بدوره، شن القيادي في حركة فتح بغزة صلاح أبو ختلة هجوماً لاذعا على اللجنة المركزية للحركة لاتخاذها قرار الفصل.

وقال أبو ختلة في بيان تلقت يونايتد برس انترناشونال نسخة منه " غزة لم تقل كلمتها بعد والآن نقول لكم إن أبناء وكوادر حركة فتح في كل مكان لن يصمتوا عن هذا العبث في الحركة لأنكم باختصار غير مؤتمنين على هذه الحركة".

ووصف قرار فصل دحلان بأنه "وصمة عار على جبين اللجنة المركزية"، معتبراً أن اجتماع اللجنة المركزية الأخير "مساء السبت" استهدف بشكل مباشر كوادر حركة فتح في قطاع غزة أولاً ومحمد دحلان ثانياً.

وقال"توافقنا كمجموعة أصدقاء وكادر فتحاوي مع الأخ محمد دحلان أن يلتزم الصمت تجاه تسلسل الأحداث التي تجاوزته لتطال كل المحيطين به والتي اشتممنا منها رائحة الحقد والحسد والكراهية وهو ما لم نعرفه ولم نترب عليه في حركتنا الأبية".

وأضاف "إكراما لوحدة الحركة التزم دحلان الصمت طيلة هذه الفترة وتعددت لجان التحقيق مصاحبة لحملة إعلامية غير مسبوقة عبر وسائل إعلامية يفترض أن تدافع عن عضو لجنة مركزية منتخب".

واعتبر أبو ختلة أن كل ما حدث "إنما يدلل على أن هذه اللجنة غير مؤتمنة على الحركة ومقدراتها وتاريخها وتراثها الذي عبد بدم الشهداء ومعاناة الأسرى".

من جهة أخرى قال عدد من أعضاء المجلس الثوري أن الأوضاع في قطاع غزة "لم تعد تحتمل وأن هناك غضباً واسعاً في صفوف كوادر وجماهير الحركة ليس بسبب المواقف من دحلان فحسب وإنما بسبب الإهمال والتهميش الكبير من قبل اللجنة المركزية لقطاع غزة بشكل عام".

وكان عباس الذي يتزعم فتح، أمر العام الماضي بتشكيل لجنة تحقيق في قضية محمد دحلان، على خلفية تصريحات للأخير طالت أبناء عباس حيث جرى تجميد عضوية دحلان في اللجنة المركزية ، وخضع للتحقيق بشأن" تجاوزات أمنية وتنظيمية والفساد المالي والتورط في اغتيالات".

ووصلت الأمور لذروتها قبل أيام عندما نشر دحلان، وهو مفوض الإعلام السابق لحركة فتح، رسالة موجهة إلى أمين سر اللجنة المركزية أبو ماهر غنيم نهاية أبريل الماضي، هاجم فيها عباس بشكل شخصي، وقيادات أخرى من حركة فتح، وحمّلهم فيها المسؤولية عن إخفاقات كثيرة وقعت فيها الحركة، إضافة لتجاوزات إدارية ومالية، تخص أموال فتح واستثماراتها.

كما بث دحلان تسجيلاً مرئياً، على فيسبوك، اتهم فيه خصومه بـ"محاولة إقصائه عن حركة فتح وتدبير مكائد له، وعباس بإعدامه سياسياً وملاحقة أنصاره وإغلاق أدواته الإعلامية".